

## الدعم الدولي يلبي الاحتياجات الإنسانية للبنان ولا يحل مشاكله

● بيروت - فشلت الضغوط الدولية على الطبقة السياسية في لبنان، التي مارستها فرنسا خصوصاً، إلى حد الآن في تسريع ولادة حكومة لبنانية جديدة يشترط المجتمع الدولي أن تضم اختصاصيين وتقبل على إصلاحات جذرية في مقابل تقديم الدعم المالي. وفي انتظار ذلك يكتفي المجتمع الدولي بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة، دون المرور بالمؤسسات الرسمية، رغم تكرار السلطات مناشدتها الجهات المانحة عدم ربط دعمها للبنان بتشكيل حكومة. وتسعى باريس عبر مؤتمر دولي تنظمه الأربعاء، تزامناً مع الذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت، لجمع مساعدات إنسانية عاجلة بقيمة 350 مليون دولار من أجل الاستجابة لاحتياجات شعب لبنان الغارق في أسوأ أزماته الاقتصادية. وهذا المؤتمر هو الثالث الذي تنظمه فرنسا والأمم المتحدة لتقديم مساعدات إنسانية منذ انفجار المرفأ المروع الذي أودى بحياة أكثر من مئتي شخص ودمر أجزاء كاملة من العاصمة وفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والانقسام السياسي الحاد في البلاد. وجمع المؤتمر الأول في التاسع من أغسطس، بعد انقضاء أيام على وقوع الانفجار، مساعدات بقيمة 280 مليون يورو.

وإسبانيا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا وكرواتيا وفنلندا. ويحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن السعودية وقطر والإمارات. وكلف عون في السادس والعشرين من يوليو الماضي رجل الأعمال الرئي رئيس الحكومة الأسبق، نجيب ميقاتي بتشكيل الحكومة بعدما فشلت محاولتان لخليف وزراء منذ استقالة حكومة حسان دياب إثر الانفجار. ولا تزال حكومة دياب تقوم بمهام تصريف الأعمال.

ورغم الضغوط وعمل الاتحاد الأوروبي على إرساء عقوبات تستهدف معرقلتي التالف قال ميقاتي الإثنين إنه لن يتمكن من تشكيل حكومة قبل ذكرى الانفجار كما كان يأمل، فيما تحول نقاط خلافية بين القوى السياسية دون إتمام مهمته الصعبة، في بلد يقوم نظامه السياسي على المحاصصة وتقاسم المناصب بين الطوائف.

### باريس والأمم المتحدة تطلمان إلى جمع 350 مليون دولار كمساعدات إنسانية عاجلة خلال المؤتمر الدولي لدعم لبنان

وتقع على عاتق الحكومة المقبلة مهمة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كخطوة أولى لإخراج لبنان من الأزمة الاقتصادية المتسارعة، بينما بات أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر ووقفت العملة المحلية أكثر من تسعين في المئة من قيمتها أمام الدولار. ودعت فرنسا، التي زار رئيسها لبنان مرتين بعد الانفجار، مراراً إلى الإسراع في تشكيل الحكومة، وأعربت باريس قبل أيام عن استعدادها لزيادة الضغط مع شركائها الأوروبيين والدوليين على المسؤولين السياسيين اللبنانيين لتحقيق ذلك.

وفرضت باريس في أبريل الماضي قيوداً على دخول شخصيات لبنانية -تعتبرها مسؤولة عن المرواحة السياسية والفساد- إلى أراضيها، دون أن تفصح عن هوياتهم أو ماهية القيود، ولوحث مراراً بالعقوبات. وكان الاتحاد الأوروبي أعلن الجمعة أنه أرسى الإطار القانوني لفرض عقوبات على قادة مسؤولين عن تعطيل السياسي، في مسعى لتسريع تشكيل الحكومة ووضع إصلاحات بنوية على سكة التنفيذ لإخراج البلد من مأزقه.

وقالت الرئاسة الفرنسية الإثنين "يتعلق الأمر بتقديم المساعدة مجدداً إلى شعب لبنان"، الذي صُفَّ البنك الدولي أزمته الاقتصادية المتسارعة من بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850. وأضافت "مع تدهور الوضع (...) تقدر الأمم المتحدة بأكثر من 350 مليون دولار الحاجيات الجديدة التي تتعين الاستجابة لها في عدة مجالات، وتحديدًا الغذاء والتعليم والصحة وتنقية المياه"، في وقت تراجع فيه تدريباً قدرة المرافق العامة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

ويُنظَّم المؤتمر عبر تقنية الفيديو، برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ويحضره إلى جانب الرئيس اللبناني ميشال عون ممثلون عن قرابة أربعين دولة ومنظمة دولية، أبرزهم الرئيس الأميركي جو بايدن والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والعاقل الأرميني الملك عبدالله الثاني. وتشارك في المؤتمر المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغينفا ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال ورئيسا حكومتي اليونان والعراق. إضافة إلى وزراء خارجية ألمانيا والنمسا وإيطاليا

## غياب الضامن الروسي يعيد خلط الأوراق في درعا

### القوات الحكومية السورية تقتحم أحياء درعا البلد



يعيد غياب الضامن الروسي عن المعارك على الأرض في محافظة درعا خلط الأوراق ويفتح الباب أمام قوات النظام السوري لسيطرتها على المحافظة، إذ أن درعا هي المحافظة الوحيدة التي لم يخرج منها كل مقاتلي المعارضة بعد استعادة النظام السيطرة عليها عام 2018.

● دمشق - جددت قوات النظام السورية الثلاثاء، قصفها لأحياء مدينة درعا البلد، في محاولة لسيطرتها على المدينة التي تتحدى سلطة النظام منذ استعادته محافظة درعا قبل ثلاث سنوات، فيما يؤكد مراقبون أن النظام لا يمكن أن يخطو باتجاه أي عمل عسكري دون ضوء أخضر روسي. وتعتبر درعا "مهدد" الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت قبل عشرة أعوام ضد النظام. ورغم توقيع الفصائل المعارضة فيها اتفاق تسوية مع دمشق برعاية روسية إثر عملية عسكرية في العام 2018، إلا أنها تشهد بين الحين والآخر فوضى وعمليات هجمات.

ووضع اتفاق تسوية رعته موسكو حداً للعمليات العسكرية بين قوات النظام والفصائل المعارضة، ونص على أن تسلم الفصائل سلاحها الثقيل، لكن عدداً كبيراً من عناصرها بقوا في مناطقهم، فيما لم تنتشر قوات النظام في كافة أنحاء المحافظة.

### محللون يؤكدون أن النظام السوري لا يمكن أن يخطو باتجاه أي عمل عسكري في محافظة درعا دون ضوء أخضر روسي

واستبعد مراقبون التزام النظام السوري بهدنة، إذ أن الاتفاق باتي في سياق ربح الوقت وتحسين فرصه التحرك، حيث إن مطالب النظام تتجاوز مجرد سحب أسلحة خفيفة وتستهدف الانتشار داخل الأحياء وتعزيز قبضته عليها.

وفي حال إحكام النظام السوري سيطرته على درعا البلد لن تبقى أمامه مناطق ساخنة سوى بلدة طفس في الريف الغربي ومدينة بصرى الشام ومحيطها.

### الفرصة سانحة لإعادة التموضع

للنظام أو القوات الروسية بالمعارك الجارية، ما سهل عمليات الانتشار والسيطرة الواسع للمقاتلين المحليين في المنطقة، وهو ما يثير التساؤل إن كان الغياب الروسي سيستمر حتى يسيطر المقاتلون على المناطق التي كانت بحوزتهم قبل عام 2018.

وكانت تعزيزات عسكرية ضخمة لقوات النظام وصلت إلى المحافظة في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وسط حصار خانق تفرضه قوات النظام على درعا البلد أدى إلى تدهور الوضع المعيشي في الكثير من أحياء المدينة.

ومنذ أواخر 2018 دخلت محافظة درعا في حالة قلقان أمني غير مسبوقة، تمثلت في عمليات الاغتيال والتفجيرات التي طالت مدنيين وعسكريين سواء من جانب قوات الأسد أو من جانب الذين عملوا سابقاً ضمن فصائل المعارضة.

وتقول مصادر حقوقية من الجنوب السوري إن محافظة درعا تشهد شهرياً ما بين 30 و60 عملية اغتيال. وإذا أضيف هذا المعدل إلى ضحايا الأشهر السابقة لاتفاق الهدنة فقد يزيد عدد القتلى من جميع الفئات عن ألف شخص. وتتنوع الاغتيالات ما بين إطلاق الرصاص المباشر والاستهدافات بالعبوات الناسفة والألغام، بالإضافة إلى اغتيالات تأتي بعد عمليات خطف.

إلى تخوفه من أن تنجح خلايا المعارضة الموجودة داخل المحافظة في توحيد صفوفها بما يشكل خطراً كبيراً، لاسيما في ظل غليان الشارع السوري بسبب ترددي الأوضاع المعيشية.

وكانت القوات الحكومية السورية بدأت منذ نهاية الشهر الماضي بحشد الآلاف من قواتها معززة بالمئات من البوابات والعربات العسكرية إلى مدينة درعا، غير عابئة بالوساطات الروسية. ويقول محللون عسكريون إن النظام نقض اتفاقيات درعا منفرداً، لعدم ظهور الضامن الروسي حتى الآن في المعارك على الأرض.

وأرجع هؤلاء ذلك إلى انشغال موسكو في عقد مؤتمرات متعلقة بعودة اللاجئين، ما يضعها في موقف ضعيف في حال مشاركتها في المعارك العسكرية بمحافظة درعا.

ويستبعد هؤلاء أن يكون النظام السوري بدأ العمل العسكري دون إذن من روسيا، مشيرين إلى أن النظام لا يمكن أن يخطو باتجاه أي عمل عسكري دون ضوء أخضر روسي.

وبينما تغيب القوات الروسية، الموجودة في المحافظة، عن المعارك الجارية، لا تزال المجموعات المحلية المقاتلة تحاول صد هجومات قوات النظام. ولم تشارك الطائرات الحربية التابعة

وفشلت وساطة روسية الأحد في إنعاش اتفاق الهدنة وثنى النظام عن مواصلة قصفه لأحياء المدينة، فيما حملت المعارضة القوات الحكومية السورية فشل المفاوضات بسبب شروطها التي وصفها بـ"التعجيزية".

وقال مصدر في الجبهة الجنوبية التابعة للجيش السوري الحر المعارض "حاول الوفد الروسي التوصل إلى حل تهدئة ولكن القوات الحكومية بدأت تفرض شروطاً تعجيزية لم تكن موجودة خلال الأيام الماضية، لأنهم مصرون على دخول الحرب وتدمير حي درعا البلد".

ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان "يطالب النظام رفع العلم السوري المعترف به دولياً على أعالي المسجد العمري، والسيطرة الكاملة على درعا ونشر الحواجز في كامل المنطقة، إضافة إلى تهجير عدد من الأشخاص المطلوبين أو تسليم أنفسهم وسلاحهم، والخدمة الإلزامية لأبناء درعا".

وقال المرصد "هدد وفد النظام السوري بتدمير درعا فوق رؤوس أهلها في حال رفض الطلب".

وتأتي ضغوط النظام التي أخذت منحى تصاعدياً في الأسابيع الأخيرة لوضع حد لعمليات استهداف عناصره، والتي باتت تشكل إخراجاً كبيراً له، فضلاً عن أن هذا التحرك يعود أيضاً

## واشنطن تدعم دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني

وأضاف هورنر "قبل الموافقة على دمج قواته من المرجح أن يسعى حميدتي للحصول على تأكيدات بشأن دوره في السودان ما بعد المرحلة الانتقالية والدعوات لمقاضاته بشأن نزاع دارفور".

واستبعد هورنر إتمام عملية الدمج، واصفاً إياها بأنها "أمل بعيد المنال"، وشدد على أن سلطة حميدتي وقوته سيطرته على الدعم السريع، وأن إصلاح قطاع الأمن "غير مرجح طالما احتفظ السودان بقوات مسلحة عديدة لها مصالح وقواعد متنافسة".

ويتهم سودانيون قوات الدعم السريع بالمشاركة في العنف الذي صاحب عملية فض اعتصامهم أمام مقر القيادة العامة للجيش وسط الخرطوم قبل نحو عامين، وأسفر عن مقتل 128 شخصاً، وهو ما نفاه حميدتي.

وأشار جوناس هورنر كبير محللي مجموعة الأزمات الدولية إلى أن إصلاح القطاع الأمني "مطلب أساسي في عملية الانتقال السياسي في السودان"، محذراً من أن محاولة دمج قوات الدعم السريع ونزع سلاحها بالقوة "ستكون محفراً لحرب أهلية خطيرة".

وأشارت باور إلى أن "ما يحتاجه السودان الآن قبل المعونات والدعم الخارجي هو ووقوف شباب السودان ومنظمات المجتمع المدني كلها خلف ثورته التي جاء بها دون دعم خارجي وبطريقة سلمية أنهلت العالم وسلبت الرئيس المخلوع (عمر البشير) القدرة على استخدام البطش ضد الثوار".

وأكدت أن بلادها "ستدعم الحكومة الانتقالية بقيادة حمدوك لتنفيذ برنامج المعونة من أجل الوصول إلى جميع الأسر السودانية التي تستحق ذلك".

ومنذ ظهورها تصر عدة أطراف عسكرية ومدنية على دمج قوات الدعم السريع في الجيش، مقابل رفض النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني محمد حمدان دقلو (حميدتي) زعيم هذه القوات لهذا الطلب.

وحذر حميدتي في بيان مصور انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي سابقاً من دمج قواته في الجيش، وقال "الحديث عن دمج قوات الدعم السريع في الجيش يمكن أن يفك البلد".

وفي الثاني والعشرين من يونيو الماضي كشف رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك عن تفاصيل مبادرته لإيجاد مخرج للآزمة الوطنية وقضايا الانتقال الديمقراطي في السودان تشمل سبعة محاور، من بينها إصلاح القطاع الأمني والعسكري.

وهيكل القوات النظامية هي إحدى مهام السلطة في الفترة الانتقالية التي بدأت في الحادي والعشرين من أغسطس 2019 وتستمر 53 شهراً تنتهي بانتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاقاً للسلام في الثالث من أكتوبر الماضي. ويحذر بعض الخبراء من أن اتفاق السلام الموقع في جوبا بين الحكومة والجبهة الثورية قد ينهار إذا لم تتم عملية إصلاح القطاع الأمني.

● الخرطوم - أعلنت واشنطن الثلاثاء مساندة إنشاء قوات مسلحة سودانية موحدة ومهنية تجمع الجيش وقوات الدعم السريع تحت قيادة واحدة في البلاد، فيما تعد معضلة دمج قوات الدعم السريع في الجيش أبرز عقبة في مسار الانتقال السياسي في البلاد منذ إزاحة الرئيس السابق عمر البشير بعد حكم استمر ثلاثة عقود.

وقالت المديرية التنفيذية لوكالة المعونة الأميركية سمانثا باور، خلال محاضرة قدمتها في العاصمة الخرطوم، إن الولايات المتحدة "ترى



أجندات سياسية تعرقل توحيد الجيش

## الاستقطاب القبلي يهدد الانتخابات في السودان

للفوضى الشاملة ويزعزع استقرار البلاد.

وتابع "في ولايات دارفور ظهرت مجموعات مسلحة جديدة من ضمنها حركة تمانج، لديها إمكانات كبيرة وتقوم بحملات تجنيد على نطاق واسع. هذه المجموعات المسلحة، إضافة إلى بعض الحركات المسلحة، تستقطب الشباب للانضمام إليها، إن عمليات التجنيد الواسعة خارج الأطر المقتنة مضرّة بالعملية السياسية السلمية ومعيقة لقيام انتخابات عامة نزيهة".

وأكد أن التكوينات الناشطة في الساحة العامة هي التكوينات القبلية التي حلت محل التنظيمات السياسية وأصبحت حواضن سياسية للمتسببين إليها من أبنائها وسلمنا للوصول إلى السلطة، كما لا توجد توعية بالعملية الانتخابية ودورها في التأسيس الدستوري.

وذكر أن الانتخابات إذا قامت في مثل هذه الأوضاع والإجراءات ستكون مكرسة للقبيلة في البلاد، ما يضعف أسس الدولة المدنية ويمهد

● الخرطوم - حذر معهد السودان للديمقراطية من خطر الأوضاع العامة في البلاد، خصوصاً الاستقطاب القبلي، على إجراء الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية وفقاً للوثيقة الدستورية المعتمدة مع اتفاق سلام جوبا.

وذكر المعهد في بيان الثلاثاء أن القوى السياسية تتصارع على السلطة من أجل الاستحواذ عليها، كما لم يظهر أن لها مصلحة في قيام الانتخابات العامة، ولا تمتلك برامج تخاطب بها الراي العام وتؤهلها للتنافس الانتخابي.